

المجلس الانتقالي
يستعين بروسيا درءا
لتهميشه في اليمن



3 ص

امرأة الذكاء الاصطناعي
تخضع البشر لإرادتها



16 ص

أموال قطر تنعش
حماس المقبلة على
انتخابات مصيرية



2 ص

العرب

www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الإثنين 2021/02/01

19 جمادى الثانية 1442

السنة 43 العدد 11958

Monday 01/02/2021

43rd Year, Issue 11958



الترشيحات لا تحجب سيناريو ترميم السلطة الليبية



من المحرق في

الديبية يدخل معترك التنافس

المؤتمر الوطني السابق الشريف الوافي وأمر المنطقة العسكرية الغربية أسامة الجولي وزير الدفاع في حكومة الوفاق صلاح الدين المنروش.

ولفت ازدهام القوائم انتخاب المتابعين، في حين يرى البعض الآخر أن الأمر طبيعي وأن القوائم ستتقلص مع بدء الاجتماعات في جنيف الإثنين، خاصة أن أغلب الترشيحات تتسم بعدم الجدية ويهدف المرشحون من وراءها إلى المفاوضات من أجل الحصول على مناصب أخرى.

وغير الناشط السياسي سليمان البيوضي عن توقعه بأن يتقلص عدد المرشحين ليصبح أربعة مرشحين عن كل إقليم أو أقل من ذلك بما لا يتجاوز 12 مرشحا عن الأقاليم الثلاثة للرئاسي، ومن ثم سيتقلص العدد أكثر خلال الأيام المقبلة، إلى أن نصل إلى قائمة تمثل السلطة التنفيذية الجديدة.

وأضاف "فشل الحوار هذه المرة يعني الذهاب إلى الخطة البديلة فترميم الرئاسي وتسمية رئيس حكومة منفصلة من قبل فايز السراج جاهزان للإعلان". ورغم الدعم الذي تلقاه البعثة الأممية من عدة دول لاستكمال مسار انتخاب سلطة جديدة، لعل أبرزه تهيئة السفارة الأمريكية "للليبيين على توافيقهم بإعلان أسماء المرشحين لمناصب السلطة التنفيذية المؤقتة"، لا يستبعد البعض أن تواجه البعثة صعوبات في الوصول إلى تفاهات.

تونس - يسود الترقب المشهد السياسي الليبي بشأن ما ستؤول إليه الأمور خلال الأيام القادمة، بعد إعلان البعثة الأممية عن قائمة طويلة من المرشحين لمنصب رئيس المجلس الرئاسي ورئيس الحكومة، في حين لا يستبعد مراقبون إمكانية فشل عملية انتخاب رئاسي السلطة التنفيذية وهو ما سيدفع للجوء إلى سيناريو ترميم المجلس الرئاسي الحالي برئاسة فايز السراج.

وبلغ عدد المرشحين لرئاسة المجلس الرئاسي 24 مرشحا، بينما بلغ عدد المرشحين لرئاسة الحكومة 21 مرشحا موزعين على أقاليم ليبيا الثلاثة طرابلس وبرقة وفزان.

ومن أبرز الوجوه المرشحة لرئاسة الحكومة وزير الداخلية الحالي فتحي باشاغا ونائب رئيس المجلس الرئاسي أحمد معيتيق ورجل الأعمال المرصاتيان عبد الحميد الديبة ومحمد المننصر.

وتضم قائمة المرشحين لرئاسة المجلس الرئاسي وجوها بارزة أيضا كرئيس البرلمان عقيلة صالح ورئيس مجلس الدولة خالد المشري وعضو



سليمان البيوضي
إن لم يراع الحوار الوضع
الدولي فإن خيار ترميم
المجلس الرئاسي سيمر

«فتوى» الغنوشي الدستورية عن دور الرئيس تفاقم الشقاق في تونس

إجماع سياسي وحزبي على رفض اعتبار منصب
الرئيس قيس سعيد رمزيا

الجمعي قاسمي

الوزراء وبالتالي هو رافض للتعديل الوزاري، ويعتقد أن له الحق في أن يقبل بعض الوزراء ويرفض البعض الآخر". ودافع عن الوزراء الجدد في حكومة هشام المشيشي الذين تلاحقهم شبهات "الفساد وتضارب المصالح"، قائلا إن "تهمة الفساد حكم يصدره القضاء"، واعتبر أن الاتهامات الموجهة إليهم "مجرد مكائد هدفها إسقاط التعديل الوزاري".

ويعترض الرئيس سعيد على أربعة وزراء جدد في حكومة المشيشي، ويرفض أن يمثلوا أمامه لاداء اليمين الدستورية قبل مباشرة مهامهم، وذلك بعد خمسة أيام من حصول التعديل الوزاري على ثقة البرلمان بغلبية مريحة، الأمر الذي أدخل البلاد في أزمة دستورية تهدد بنشل مؤسسات الحكم في البلاد.

وينطوي الخلاف بين الرئاسات الثلاث على تداعيات ترفع من منسوب الأزمة المرشحة للمزيد من التفاقم، وسط سجالات حادة تناهت فيها المواقف والأراء.

وأقر في المقابل بأن تونس تعيش اليوم صعوبة المرح بين النظامين الرئاسي والبرلماني، مقترحا أن يتم تغيير النظام السياسي والذهاب إلى نظام برلماني بالكامل يتم فيه الفصل بين السلطات الثلاث وتكون السلطة التنفيذية كلها بيد الحزب الفائز في الانتخابات الذي يقترح رئيس الوزراء وتشير تصريحات الغنوشي من خلال هذا الاتهام الضمني للرئيس سعيد، وما رافقه من إقرار بفشل النظام السياسي المعمول به حاليا في البلاد، إلى أن رئيس البرلمان لا يجنح نحو التهدة السياسية بعد تفاقم الأزمة بين رئاسات الجمهورية والحكومة والبرلمان.

وانتقد الغنوشي الرئيس قيس سعيد بسبب توجيهه برفض أداء عدد من الوزراء الجدد الذين شملهم التحوير الوزاري الأخير اليمين الدستورية أمامه، قائلا "إنه (قيس سعيد) يتمتع عن قبول أداء القسم للفرق الجديد من

تونس - دفع رئيس حركة النهضة الإسلامية راشد الغنوشي الذي يرأس أيضا البرلمان التونسي، برسالة سياسية تتضمن نزعة نحو تعميق الأزمة بين الرئاسات الثلاث عندما اعتبر دور الرئيس قيس سعيد رمزياً. وقال الغنوشي في هذه الرسالة التي جاءت على شكل "فتوى" دستورية، إن دور الرئيس التونسي في الدولة "رمزي وليس إنشائياً"، وذلك في قراءة للواقع لا تخلو من الاستفزاز المباشر للرئيس قيس سعيد، عبر الانتقاص من صلاحياته التي ضمنها دستور البلاد في فصوله من 72 إلى 88.

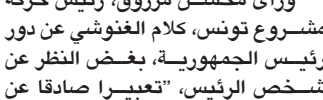
وذهب الغنوشي في كلمة ألقاها خلال حوار افتراضي مباشر على تطبيق "زوم" مع مجموعة من الناشطين على فيسبوك، إلى اتهام الرئيس قيس سعيد ضمناً بالتحالف بالفساد، قائلا إن تعطيل إنشاء المحكمة الدستورية "فتح باب تاويل الدستور من قبل رئيس الجمهورية".

وأقر في المقابل بأن تونس تعيش اليوم صعوبة المرح بين النظامين الرئاسي والبرلماني، مقترحا أن يتم تغيير النظام السياسي والذهاب إلى نظام برلماني بالكامل يتم فيه الفصل بين السلطات الثلاث وتكون السلطة التنفيذية كلها بيد الحزب الفائز في الانتخابات الذي يقترح رئيس الوزراء وتشير تصريحات الغنوشي من خلال هذا الاتهام الضمني للرئيس سعيد، وما رافقه من إقرار بفشل النظام السياسي المعمول به حاليا في البلاد، إلى أن رئيس البرلمان لا يجنح نحو التهدة السياسية بعد تفاقم الأزمة بين رئاسات الجمهورية والحكومة والبرلمان.

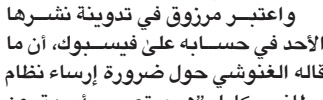
وانتقد الغنوشي الرئيس قيس سعيد بسبب توجيهه برفض أداء عدد من الوزراء الجدد الذين شملهم التحوير الوزاري الأخير اليمين الدستورية أمامه، قائلا "إنه (قيس سعيد) يتمتع عن قبول أداء القسم للفرق الجديد من



محسن مزروق
رئيس حركة النهضة
عبر عن فكره الانقلابي
لتفكيك الدولة



خالد عبيد
رئيس البرلمان يتنصل
من المسؤولية ويحفلها
للرئيس قيس سعيد



محسن النابتي
الغنوشي صب الزيت على
النار وكشف عن نواياه
في تفسيره للدستور

ورأى محسن مزروق، رئيس حركة مشروع تونس، كلام الغنوشي عن دور رئيس الجمهورية، بغض النظر عن شخص الرئيس، "تعبيرا صادقا عن فكره الانقلابي".

واعتبر مزروق في تدوينة نشرها الأحد في حسابه على فيسبوك، أن ما قاله الغنوشي حول ضرورة إرساء نظام برلماني كامل "هو تعبير أصدق عن رغبة الإخوان في هذا النظام الذي يفكك الدولة الوطنية".

وشاطر هذا الرأي عبيد البريكي، رئيس حركة تونس إلى الأمام؛ إذ وصف في تدوينة له نشرها الأحد كلام الغنوشي بـ"الانقلاب"، قائلا "إن الغنوشي الذي انتخبه بضعة آلاف يدعو إلى الانقلاب على رئيس انتخبه ما يقارب ثلاثة ملايين ناخب".

مليارات إضافية لمليارديرات وفق أكثر للفقراء

منظمات دولية وخبراء اقتصاديون يطالبون برفض ضريبة على الجشع

ويديسمبر 2020، لتصل إلى 11.95 تريليون دولار. وقالت أوكسفام إن "أغنى 10 رجال (وهي قائمة بقيادة بيزوس وماسك، وتشمل برنارد أرنو، الرئيس التنفيذي لمجموعة لوييس فيتون، وبيل غيتس من مايكروسوفت، والرئيس التنفيذي لفيسبوك مارك زوكربيرغ) شهدوا زيادة في صافي ثروتهم بمقدار 540 مليار دولار في الفترة نفسها".

ويكفي مجموع ثروة النخبة الغنية لمنع أي شخص من الوقوع في براثن الفقر نتيجة الوباء ودفع ثمن لقاح كل شخص على وجه الأرض. وأوضح تقرير أوكسفام أن الوباء يمثل نقطة "محورية" كشفت عن الفوارق الاقتصادية ودعمت السياسات

يقفون على خط المواجهة من أجل دفع الفواتير". وأصاب تراجع الأعمال إثر انتشار فيروس كورونا الفقراء والمستضعفين بشدة، وفقدت النساء والعمال المهمشون الوظائف، في وقت حذر فيه البنك الدولي من أن أكثر من مئة مليون شخص قد يتعرضون إلى خطر الفقر المدقع. وأكد تقرير أوكسفام ارتفاع الثروة الجماعية لأصحاب المليارات في العالم بمقدار 3.9 تريليون دولار بين مارس



غابرييلا بوشر
التلاعب بالاقتصاد نقل
الثروة إلى الأغنياء بينما
يكافح الفقراء مصاب الوباء

الرواتب ومكاسب الرؤساء التنفيذيين الضخمة بمثابة شراب مّ الطعام لا مفر من تجرعه، الأمر الذي يدفع إلى المطالبة برفض ضريبة على الجشع بعد زيادة ثروات النخبة الغنية.

وقالت منظمة أوكسفام إن "الأمر قد يستغرق أكثر من عقد لتقليل عدد الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر إلى مستويات ما قبل الأزمة"، مطالبة برفض ضرائب أعلى على الثروة وحماية أقوى للعمال.

وقالت غابرييلا بوشر، المديرة التنفيذية لأوكسفام، إن "العالم يشهد أكبر ارتفاع في عدم المساواة، والاقتصادات المتلاعب بها تنقل الثروة إلى النخبة الغنية التي تتركب على الوباء برفاهية، بينما يكافح أولئك الذين

وطالبت المنظمة الخيرية باتخاذ خطوات لمعالجة عدم المساواة، في وقت أصبحت فيه لدى الدول "تأفذة متقلصة من الفرص" لتحقيق انتعاش اقتصادي عادل.

وذكرت أنه لو فرضت ضريبة مؤقتة على الأرباح الزائدة التي سجّلتها 32 شركة عالمية حققت أكبر أرباح خلال الوباء لتّم جمع 104 مليارات دولار في 2020.

وتستمر رواتب كبار الموظفين ومدراء الشركات الكبرى في الارتفاع، بينما تسير حقوق الموظفين في مسار تنازلي، خاصة الذين يعملون في الخطوط الأمامية خلال أزمة انتشار الوباء. وبالنسبة إلى العديد من الموظفين العاديين، فإن الفجوة الهائلة في

لندن - طالبت منظمات وقوى سياسية دولية وخبراء اقتصاديون برفض ضريبة جديدة على الجشع، مع ازدياد الأغنياء غنى والفقراء فقرا تحت وطأة انتشار وباء كورونا في دول العالم الغنية والفقيرة على حد سواء.

وتزامنت مطالب فرض ضريبة على الجشع مع نشر منظمة أوكسفام الخيرية تقرير "فايروس عدم المساواة" خلال مؤتمر دافوس الاقتصادي العالمي الذي اختتم أعماله الأسبوع الماضي.

ويذكر تقرير أوكسفام أن المليارديرات -بمن فيهم جيف بيزوس من أمازون ومؤسس شركة تسلا، إيلون ماسك- رأوا ثروتهم ترتفع خلال جائحة كوفيد -19 بينما سيواجه فقراء العالم سنوات من المشقة.